Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

سبل النهوض بواقع التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003

م.م زيد سعيد جابر ناجي

قسم الاثار – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة المستقبل، بابل، الحلة، 51001، العراق

استلام البحث:17-09-2025 مراجعة البحث :22-10-2025 قبول البحث:10-11-2025

الملخص

تتضمن سبل النهوض بالتنمية البشرية في العراق تعزيز التعليم والصحة وتحسين ظروف العمل، بالإضافة إلى تنفيذ خطط التنمية الوطنية الشاملة مثل الخطط الخمسية التي تركز على تحقيق أهداف محددة، وتشمل الاستراتيجيات الرئيسية معالجة تحديات مثل تدني إنتاجية العمالة، وتوفير برامج تدريبية لتضييق فجوة المهارات، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتطوير البنية التحتية للخدمات الأساسية.

وتتمركز سبل النهوض في تحسين جودة التعليم وتطوير أساليبه لضمان اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل، ورفع مستوى الرعاية الصحية لخفض معدلات الوفيات ورفع متوسط العمر المتوقع، والتركيز على الوصول إلى التعليم، خاصة للفئات المحرومة، وكذلك معالجة انخفاض إنتاجية القوى العاملة من خلال التدريب والتطوير المهني، كما تركز على سد الفجوة بين مهارات القوى العاملة واحتياجات سوق العمل في القطاعين العام والخاص، وتحفيز القطاع الخاص وتغيير المفاهيم المرتبطة ببعض المهن لتشجيع العمل فيها، و معالجة أوجه الحرمان المختلفة في التعليم والسكن والخدمات الرقمية.

الكلمات المفتاحية: النهوض، التنمية، التنمية البشرية، الاقتصاد العراقي بعد 2003

Abstract:

Advancing human development in Iraq involves strengthening education and healthcare، improving working conditions، and implementing comprehensive national development plans، such as five-year plans focused on achieving specific goals. Key strategies include addressing challenges like low labor productivity، providing training programs to bridge the skills gap، increasing women's participation in the labor market، and developing the infrastructure for basic services.

These advancements center on improving the quality of education and developing its methods to ensure the acquisition of skills needed for the labor market، raising the level of healthcare to reduce mortality rates and increase life expectancy، focusing on access to education، especially for disadvantaged groups، and addressing low workforce productivity through training and professional development. They also focus on bridging the gap between workforce skills and labor market needs in both the public and private sectors، stimulating the private sector، changing perceptions associated with certain professions to encourage employment in them، and addressing various deprivations in education، housing، and digital services.

Keywords: Advancement، Development، Human Development، Iraqi Economy after 2003

المقدمة:

تولي الدول المتقدمة اهتمامًا واسعًا بقضية التنمية البشرية لما تمثله من عنصر أساسي في تطور قطاعات الحياة المختلفة. فهي لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل تنطلق من الإنسان نفسه باعتباره محور العملية التنموية وهدفها الرئيسي، بوصفه العنصر الأكثر تأثيرًا في تحقيق التقدم، ومنذ 2003 مرّت التنمية البشرية في العراق بتحوّلات حادة: انهيار مؤسسات خدمية وسياساتية بعد الغزو، موجات عنف ونزوح، ثم محاولات متكررة لإعادة الإعمار والعودة إلى المسار التنموي. على الرغم من موارد نفطية كبيرة، ظلّت مؤشرات التنمية البشرية متردّية بسبب ضعف الحوكمة، الفساد، هشاشة الخدمات الصحية والتعليمية، وانتشار الفقر والبطالة، الإصلاح يتطلّب مزيجًا من إصلاحات مؤسساتية، استثمارات بشرية طويلة الأمد، وشراكات شفافة مع المجتمع الدولي والقطاع الخاص.

شهد العراق، نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية التي مر بها، جملة من التحديات المرتبطة بالانتقال نحو اقتصاد حديث، لاسيما مع اتساع نطاق التحول العالمي وتنامي ثقافة السوق. فقد واجهت البلاد صعوبات كبيرة في تحقيق تحول اقتصادي شامل بسبب تراكم الاختلالات البنيوية وضعف معظم المؤشرات الاقتصادية، وهو ما أدى إلى ظهور مشكلات جوهرية انعكست سلبًا على فرص النمو وتقليص إمكانات التنمية البشرية. كما استمر اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط بوصفه المصدر الرئيسي للإيرادات بعد عام 2003 دون تنويع حقيقي للموارد، بل إن التطورات اللاحقة عمقت هذا الاختلال. يضاف إلى ذلك بطء إصلاح البنى التحتية وإعادة تأهيلها رغم أنها تمثل قاعدة أساسية للنمو المستدام، الأمر الذي خلق قيودًا واضحة أمام تحسين هذه البنية. وتفاقمت التحديات بفعل عوامل أخرى مثل ارتفاع حجم المديونية، وتصاعد البطالة، وتزايد معدلات الفقر، إضافة إلى تراجع مؤشرات الصحة والتعليم والبيئة إلى مستويات مقلقة، مما شكل عائقًا أمام تحقيق تنمية اقتصادية وبشرية متوازنة.

وما بعد 2015 شهد للعراق تحدياتٍ كبيرة (تبعيات الصراع مع الجماعات الارهابية، نزوح واسع، تدهور خدمات عامة، وهشاشة اقتصادية) لكنه أيضاً شهد بدء برامج إعادة إعمار وجهود للسياسات التنموية. للنهوض بالتنمية البشرية مطلوب نهجٌ متكامل يركّز على ثلاثة أعمدة: بناء قدرات الناس (التعليم والصحة والمهارات)، حماية اجتماعية وفرص عمل لائقة، وحوكمة شفّافة واستثمار عام فعال. التوصيات التالية عملية وقابلة للتطبيق على مستوى السياسات والبرامج والمشروعات.

اولا. مشكلة البحث

ان العراق يواجه تحديات كبيرة بصدد في الواقع الاقتصادي بكافة مفاصله ومعرقلات متعددة حول النهوض بالتنمية البشرية.

ثانيا. أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة اهميتها من سبل النهوض بالتنمية البشرية خصوصا في الفترة التي تلت 2003 شهدت انهيار البُنى الإدارية والخدماتية في بعض المحافظات، وتدفّقًا هائلًا للموارد الخارجية وعمليات إعادة إعمار متعثرة. التحقيقات والتقارير أشارت إلى قضايا محاسبية وفساد في إدارة الأموال المخصّصة لإعادة الإعمار في سنوات ما بعد 2003، وعقد 2004–2014 شهد صعوداً في العنف الطائفي ثم استقرار نسبيّاً تلاه صعود داعش (2014–2017) وما تلا ذلك من دمار ونزوح جديد؛ هذه الصدمات المتكررة أثّرت بشدّة على رأس المال البشري.

ثالثا. فرضية البحث.

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان البيئة الاقتصادية الجديدة تترك آثاراً واضحة على مستقبل التنمية البشرية في العراق.

رابعا. هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة سبل النهوض بالتنمية البشرية في العراق بعد عام 2003.

خامسا. منهج البحث.

اعتمدت الدراسة اسلوب المنهج التحليلي لواقع الاقتصاد العراقي ومعرفة مكونات التنمية البشرية، فضلاً عن استخدام التحليل المنهجي الوصفي للتعرف على واقع التنمية البشرية.

المبحث الأول

مفهوم التنمية البشرية

أصبح مصطلح التنمية البشرية محورًا بارزًا في الخطابين الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم، إذ يتمحور هذا المفهوم حول الإنسان بوصفه الأساس في عملية التطوير. وقد تناولت العديد من الدراسات والندوات الفكرية هذا الموضوع بهدف

الوصول إلى تعريف واضح وشامل للتنمية البشرية ودراسة أبعاده ومكوناتهِ وأنواعه ِوغاياتهِ مثل إشباع الحاجات المختلفة ورفع مستويات المعيشة والتعليم تحسين نوعية الحياة البشرية بما يحقق مكانة تناسب الإنسان المفكرو المبدعو المنتج في جوانب مختلفة تشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي و البيئي. [1]

في المراحل الأولى لتطور الفكر الاقتصادي، ركّز الاقتصاديون بشكل كبير على دور رأس المال المادي في النشاط الاقتصادي، إذ اعتقدت المدرسة التقليدية أن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هو السبيل الأساسي لنجاح عمليات التنمية. واستند هذا الاتجاه إلى فكرة أن ارتفاع نصيب الفرد سيقود تلقائياً إلى تحسن مستوى المعيشة والقضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول، ولا سيما النامية، فكان التركيز منصباً على تعظيم الناتج القومي الإجمالي أكثر من الاهتمام بالإنسان نفسه.. [2]

غير أن التجارب أثبتت قصور هذه الاستراتيجيات، إذ تبيّن أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وازدياد متوسط الدخل القومي للفرد لم يؤدِّ بالضرورة إلى تحسن الأوضاع المعيشية. فقد استمرت الدول النامية في مواجهة الفقر والتفاوت في الدخول والبطالة والتضخم، مما كشف محدودية مفهوم التنمية التقليدي القائم على الكم دون النوع. فالتنمية الحقيقية لا تتحقق بمجرد زيادة الناتج القومي، بل تتطلب أيضاً تحولات نوعية في البنية الاقتصادية والاجتماعية تواكب التغير الكمي، وفي هذا السياق، برزت خلال خمسينيات القرن الماضي نظرية رأس المال البشري التي تبلورت في أعمال الاقتصادي ثيودور شولتز، والتي أكدت أن جوهر التنمية واستدامتها يكمن في الاستثمار في الإنسان، باعتباره العنصر الحاسم في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي[3]

وعلى الرغم من هذا الطرح إلا أنه بقي على ما كان عليه من تصور جوهر مكانة الإنسان إذ لم يؤدِ هذا التطور الأكاديمي إلى الاهتمام بالإنسان كإنسان بقدر ما جرى التركيز عليه من منظور دوره في خدمة العملية الإنتاجية تراكم اًو توسيعاً .و يوضح أن القدرات المكتسبة لدى الناسو هي تعليمهم،خبراتهم، مهاراتهم و صحتهم و هذا تم على اعتبار أن رأس المال البشري عامل مستقل في نمو إنتاجية العمل و زيادة الإنتاج على المستويين الكمي والنوعي .وفي عقد الستينيات تم التأكيد على تأهيل الكوادر الفنية الوطنية وثم جرى التركيز على وضع الجزء وهو مفهوم الموارد البشرية و الذي يتناول القوى العاملة من زاوية اجتماعية في بعض جوانبها ضمن الكل و المتمثل بالتنمية البشرية . [4] أما في أواسط الستينيات ظهرت مرحلة جديدة من التوازن بين رأس المال الماديو رأس المال البشري كعنصرين للتنمية الإقتصادية.[5]وتشير الكثير من الدلائل على أن مساهمة رأس المال البشري في النمو أعلى مما تساهم به الموارد الطبيعية ورأس المال أو كلاهما في بعض الحالات. أما نهاية الستينياتو حتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين أخذت تظهر بشكل واضح الأبعاد الاجتماعية في مفهوم التنمية إذ ظهرت أهداف أخرى إلى جانب تعظيم الناتج القومي مثل تخفيض معدلات البطالة وتحسين التعليم، و زيادة المعرفة و السعي إلى تحقيق مستوى صحي أفضل، و تنظيم النمو السكاني، و التحسينات البيئية .وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز الذي يعرف التنمية بالنظر إلى مشكلات البطالة، الفقر والتفاوت في

([1]) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادي نظريات وسياسات وموضوعات، دار العلم، بيروت، 2004، ص[126].

([2]) محمد عابد الجابري، محمد محمود الأمام،التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية،سلسلة دراسات التنمية البشرية، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا (الاسكوا)،وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،نيويورك،1996،ص [100].

([3]) ثيودور شولتز، كيفية التنمية البشرية، ترجمة سميرة بحر، مكتبة الوعي العربي، مصر، 1982، ص[5].

([4]) جورج القصيفي، التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، الاسكوا،وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ط 1 بيروت،1995، ص[86].

([5])جمال عزيز فرحان العاني، دور التعليم في تنمية الموارد البشرية وأثره في النمو الاقتصادي في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1995، ص [11].

التوزيع ويرى أن التنمية تتحقق من خلال القضاء على هذه المشاكل و يلاحظ أن هذه المرحلة تتجسد أيضاً في نموذج تودارو الذي يحدد في هذا النموذج التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة :

- إشباع الحاجات الأساسية
- احترام الذات.
- حرية الاختيار.

وبذلك أخذت استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية تظهر بشكل واضح في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها. [6] وقد أعيد تعريف التنمية في السبعينيات لتعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر بالنمو. وعرفت العديد من الجهات التي تهتم بقضية التنمية، بان التنمية ليست قضية اقتصادية فقطو أنما ترتبط أيضاً بالأفكار السياسية، والحكومات ودور أفراد المجتمع. إذ اخذ تعبير نوعية الحياة (Quality of life).[7] يسري في التعبير عن التنمية إذ تعني تحسين في الخدمات العامة من شبكات المياه الصالحة للشربوشبكات الصرف الصحي والعناية بالتغذية والصحة وتعليم أفضلو أصبح الإنسان الهدف الأساسي للتنمية. وهكذا بدأت النظرية الاقتصادية تهتم بالإنسان بوصفه مورداً هاماً من الموارد الاقتصادية إلى جانب الموارد الاقتصادية الأخرى، وأن التركيز على تراكم رأس المال البشري كما هو التراكم المادي يعتبر القوى المحركة للنمو الاقتصادي ولتحقيق التنمية الاقتصادية. [8]

أما في ثمانيات القرن العشرين فظهر مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة وتصاغ أهدافه على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب أي بمعنى أخر اخذ المفهوم يهتم بتركيب النموو توزيعه وهكذا تطور الفكر الاقتصادي التنموي.[9]

ثم بعد ذلك ظهرت عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية مثل التنمية البيئية، والتنمية المستدامة والتنمية البشرية المتكاملة. ومهما يكن الأمر فان هناك توسعاً في مفهوم التنمية واعترافاً متزايداً بعدم نمطيتها إذ لا يوجد نموذج للتنمية يتوجب على كل البلدان أن تستلهمه لاختلاف الهموم التنموية وبالتالي التوجهات والسياسات. [10]

مفهوم التنمية البشرية

قد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور ريادي في تبني ونشر مفهوم التنمية البشرية من خلال تقاريره السنوية التي صدرت لأول مرة عام 1990ويُعرَّف هذا المفهوم على أنه عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الأفراد، بحيث تكون هذه الخيارات في الأصل غير محدودة وقابلة للتطور مع مرور الزمن. وتتمثل أهم هذه الخيارات في أن يتمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية خالية من الأمراض، وأن يحظى بفرص تعليمية مناسبة، وأن تتوفر له الموارد والإمكانات التي تمكّنه من تحقيق مستوى معيشي لائق يضمن له حياة كريمة ومستقرة. [11]

ويختلف مفهوم التنمية البشرية في طبيعته عن بعض المفاهيم الأخرى مثل تنمية الموارد البشرية أو إدارة الموارد البشرية أو تخطيط الموارد البشرية. فمفهوم تنمية الموارد البشرية يُنظر إليه كمفهوم اقتصادي يمكن قياسه وحسابه، في حين يقوم

([6]) بريرة انجهام، الاقتصاد والتنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، ط 1، دار كيوان للطباعة و النشر، سوريا 2010، ص [39].

([7]) محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة للدول العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية (5)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكو) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،نيويورك، 1997، ص [11].

([8]) إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر، عمان، 2008، ص [14].

([9]) محمد عابد الجابري، محمد محمود الأمام، التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والاجتماعية، ص[93].

([10]) احمد عارف العساف،محمود حسين الوادي،التخطيط والتنمية الإقتصادية،ط1، دار الميسرة للطباعة،2011،ص50.

([11]) منير الحمش، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، ط 1، دار الرضا للنشر، سوريا، 2003، ص [59].

مفهوم التنمية البشرية على اعتبار الإنسان موردًا مبدعًا ومتجددًا لا تنضب طاقته، وهو العنصر الذي يبتكر التمويل لبقية الموارد ويقوم بتوظيفها.

وعليه، تتأكد المقولة التي تشير إلى أن الإنسان هو المحرك الأساس لعملية التنمية، وبموجب ذلك يصبح من الطبيعي أن تتوجه الجهود التنموية نحو الإنسان نفسه وما يحتاجه من مقومات لدعم مسار التنمية. [12]

وهناك خيارات أساسية يجب توافرها وهي أدلة للتنمية البشرية، متمثلة بالآتي:

1- الدخل: يمثل الدخل أحد الأعمدة الرئيسة التي تعتمد عليها إستراتيجيات التنمية البشرية. فالدول النامية، التي تعاني غالبًا من الفقر وتدني مستويات المعيشة، تمنح أولوية لزيادة الدخل الحقيقي للأفراد باعتباره خطوة أساسية لتحسين نوعية الحياة. [13]

2- الصحة: تعد الرعاية الصحية ضمانًا لحياة طويلة وصحية خالية من الأمراض، مما ينعكس إيجابًا على إنتاجية الفرد وقدرته على المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

3- التعليم: ترتبط القدرة الإنتاجية لأي دولة بما تمتلكه من مخزون في رأس المال البشري، إذ تُعد الموارد البشرية الركيزة الأساسية لثروة الأمم. فالفرد هو المحرك الرئيس للعملية الإنتاجية، وهو الذي يسهم في تكوين رأس المال، واستثمار الموارد الطبيعية، وبناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والدول التي تعجز عن تطوير مهارات أفرادها تكون غير قادرة على تحقيق تنمية شاملة، بما فيها التنمية البشرية. ويُعد التوسع الكمي في فرص التعليم عاملًا أساسيًا في تعزيز التنمية، فكلما ارتفع مستوى التعليم زادت التنمية بوتيرة أسرع عبر توفير قوة عاملة ماهرة تساهم في توسيع المعرفة. كما يؤدي التعليم دورًا مهمًا في الحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية.

يتمثل جوهر التنمية البشرية في جعل عملية التنمية وسيلة لخدمة الإنسان، لا أن يكون الإنسان أداة لخدمة التنمية. ومن هذا المنطلق، فإن التنمية البشرية تقوم على تمكين الأفراد ومنحهم حرية اختيار مسارات حياتهم بأنفسهم، سواء تعلق الأمر بفرص الكسب، أو بالأمن الشخصي، أو بالمشاركة السياسية. كما تؤكد التنمية البشرية على أهمية الارتباط بين القيم المحلية والمعرفة بوصفهما مرجعين أساسيين لتوجيه هذه الخيارات وتفعيلها، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بوجود قيادة سياسية واعية توفر بيئة داعمة تنمو فيها المبادرات المحلية وتزدهر الخيارات الفردية والجماعية. وبعبارة أخرى، فإن ذلك يتطلب إصلاحات هيكلية شاملة، وإعادة توجيه الموارد المالية بما يخدم التنمية الاجتماعية، إضافة إلى تمكين الفئات المحرومة والمهمشة من خلال دعم الحركات الاجتماعية التي تسعى إلى تعزيز المشاركة والعدالة والتنمية المستدامة. [14]

وأظهر التقرير الأول للتنمية البشرية في عام 1990 إلى أن التنمية البشرية تنطوي على جانبين أساسيين هما:- [15]

الجانب الأول: يهتم هذا الجانب بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة في تنمية القدرات البشرية مثل مستوى الصحة وزيادة المعرفة وتنمية المهارات للأفراد.

الجانب الثاني: أما هذا الجانب فيهتم بالتنمية البشرية على اعتبارها عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج، أو عن طريق تنمية القدرات الثقافية والتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية أو التمتع بوقت الفراغ. ويجب أن يكون هنالك تكامل بين الجانبين من اجل الوصول إلى منهج التنمية البشرية.

([12]) عبد الناصر أحمد عبد السلام،هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج (العراق إنموذج)،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الإدارة والاقتصاد،كوبنهاكن،الدنمارك،2009، ص43 .

([13]) المصدر نفسه

([14]) حسن عبد القادر صالح، الموارد و تنميتها أسس و تطبيقات على الوطن العربي، ط 1، الشركة الجديدة للطباعة و التجليد، عمان، 2002، ص 348.

([15]) المصدر نفسه.

و اخذ مفهوم التنمية البشرية جملة من المعطيات و الأوضاع و أصبح هنا المفهوم (عبارة عن عملية تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل و المدخلات المتعددة والمتنوعة من اجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات و تشكيلات معينة في حياة الإنسان و في سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمنياً و مكانياً و بيئياً على هذا الكوكب)،و ضمن مسار التنمية البشرية أصبح التركيز يتزايد على العناصر الأساسية المميزة للكفاءات البشرية، إذ أدخلت مفاهيم جديدة مثل النوعية البشرية (Human Quality) [16]التي تتحكم فيها عناصر التخصص الدقيق (التعليم ذو الجودة العالية)،و المشاركة الفعالة للفرد في إدارة التنمية، بحيث يكون الإنسان محور جميع العناصر مما يبرز أن التنمية البشرية عملية متكاملة في عناصرها الأساسية .و بما أن التنمية عملية واعية وهادفة وهي كذلك باعتبار أن هاتين الصفتين ملازمتان للإنسان،و هي تسعى إلى أحداث تغيرات ايجابية من خلال مستوى الإدراك و الوعي الذي يسمح للأفراد بتأثير على موضوعات التنمية . [17]

وبهذا يمكن التوصل إلى مفهوم التنمية البشرية الذي ارتقى بالفكر التنموي من المجال الاقتصادي الضيق إلى مجال أوسع، مجال الحياة البشرية بأبعاده الاقتصادية و البشرية وارتباط مفهوم التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي، إذا انه بدون النمو الاقتصادي لن يكون من الممكن تحقيق تحسين في الأحوال المعيشية، أما مسألة الفرق ما بين مفهوم التنمية البشرية والمفهوم الاقتصادي للتنمية يتمثل في الطريقة التي يتم فيها أنفاق الدخل القوميو ليس مستوى الدخل فحسب، أي بمعنى أخر كيفية توزيع ثمار التنمية،و من الذي يسعى إلى تحقيقها . [18]

وكذلك من المستفيد منها ولقد أشار التقرير الثاني للتنمية البشرية عام 1991 أن منهج التنمية البشرية يقوم على أساس أن التنمية للأفراد، وأن التنمية من خلال الأفراد، وأنها من اجلهم في الوقت نفسه. [19]وبذلك تكون التنمية البشرية متحققة من خلال ما يوضحهُ الجدول الأتي :

جدول (1)

أركان (أبعاد) التنمية البشرية كما حددتها تقارير التنمية البشرية

أبعاد التنمية	محتوياتها	متطلباتها
التنمية بالناس	وضع إستراتيجيات ملائمة	المشاركة في إدارتها
تنمية الناس	تنمية الموارد البشرية	الاستثمار في البشر
التنمية من اجل الناس	التنمية الاقتصادية	العدالة في التوزيع

المصدر: محمد محمود الأمام، الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية، التنمية البشرية للوطن العربي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،1995، ص102.

وهذا يعني أن تكون التنمية للأفراد أي يتوجب على المجتمع أن يستثمر في التعليم والصحة والتغذية وجوانب أخرى تشمل المستوى الاجتماعي حتى يستطيع الأفراد من القيام بأدوارهم في الحياة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أو سياسية، أما

([16]) كلتم علي الغانم، مشكلات التنمية البشرية في الدول النامية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 54، الكويت، 1997، ص [113].

([17])علي غربي، بلقاسم سلاطنية، تنمية الموارد البشرية، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص [269].

([18]) محمد محمود الأمام، الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية، التنمية البشرية للوطن العربي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995، ص[102].

([19]) المصدر نفسه

القضايا الثلاث (التنمية بالناس،و تنمية الناس،و تنمية من اجل الناس) فالتنمية البشرية باعتبارها تنمية بالناس يجب أن تجد ترجمتها في سياسات التشغيل بالعمل على توفير الأطر التشريعية و التنظيمية،و المؤسسية بشكل عام التي من شأنها ضمان الحقوق الأساسية للقوى العاملة و تتيح لها المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات المتعلقة بأوضاعها وظروفها والتنمية البشرية باعتبارها تنمية الناس يجب أن تجد ترجمتها في سياسات التشغيل بالعمل على تعزيز قدرات الناس على القيام بالأعمال المنتجة و زيادة الإنتاجية (الاستثمار في رأس المال البشري)، أي رفع مستوى التعليم و المهارة للقوى العاملة عن طريق التعلم العام والتعلم المهني و الفني و التدريب المستمر .و التنمية البشرية باعتبارها تنمية من اجل الناس يجب أن تجد ترجمتها في سياسات التشغيل بالعمل على إفادة القوى العاملة من ثمار عمله وتأمين أسباب الرفاهية عن طريق حصولها على الأجور الكافية و الضمانات و التقديمات الاجتماعية المختلفة و إتاحة الفرصة أمامها للوصول إلى الخدمات العامة و ممارستها العمل في ظروف مناسبة .[20]

وبذلك يمكن القول إن التنمية البشرية تهدف إلى بناء الإنسان معنوياً بوصفه هدفها وعن هذا الهدف تتفرع الأهداف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي نفس الوقت فان الإنسان هو من سينفذ عملية التنمية لأنه وسيلتها بوصفه يشكل عوامل حاسمة في تسيير عملية التنمية وقيامه بتوجيه التنمية بهذا الاتجاه أو ذاك. لأنه مليئاً بمجموعة من المشاعر والأحاسيس والأفكار والمعتقدات والتطلعات والاجتهادات. [21]و من أكثر الدراسات التي توضح هذا المفهوم هي دراسة بول ستريتن التي توضح المفهوم بالشكل الأتي :إن تنمية الممكنات البشرية و استئصال الفقر غاية بنفسها و هي بنفس الوقت وسيلة لزيادة الإنتاج و بالتالي تأثيرها على الزيادة السكانية و على البيئة علاوة على الفوائد السياسية التي توفرها .و يقر ستريتن أن هنالك نوعاً من الترابط بين الإنتاج الذي يتم قياسه بدخل الفرد وأبعاد التنمية البشرية،و يبين ضرورة التفريق بين منميات الموارد البشرية (التعليم،التغذية المهارات و تنشيط قوة العمل)و بين المحسنات الإنسانية (تحسين البيئة، خفض معدلات الفقر، فوائد سياسية)و يؤكد إن مفهوم التنمية البشرية هو أعمق و أغنى من إمكانية قياسه .و تكون التنمية البشرية ليست فقط إشباع الحاجات الأساسية و أنما تعد بمثابة مسار تشاركيو ديناميكي ينطبق مفهومه على أقل البلدان نمواً، مثلما ينطبق على أكثرها تقدماً . إن قراءة لعناوين التقارير التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يبين لنا سعة مفاهيم التنمية البشرية وأبعادها فيما يتعلق بجوانب الاستثمار في القدرات البشرية، ثم تكفل استخدام تلك القدرات بما يحقق النفع للجميع . [22]يوضح لنا تلك الاهتمامات لعقدين من الزمن والتي ساهمت في تكوين المفهوم واعتماده دولياً.

جدول (2)

عناوين تقارير التنمية البشرية 1990-2011

ت	عنوان التقرير	سنة صدور التقرير
1	مفهوم وقياس التنمية البشرية	1990
2	تمويل التنمية البشرية	1991
3	الأبعاد العالمية للتنمية البشرية	1992
4	المشاركة العالمية	1993

([20]) نجيب عيسى، قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (8)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997، ص [19 – 20].

([21]) اسكندر الديك، محمد مصطفى الأسعد، دور الاتصال والأعلام في التنمية الشاملة، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص [20].

([22]) المصدر نفسه.

5	الأبعاد الجديدة للأمن البشري	1994
6	التنمية المرتبطة بالجنس والتنمية البشرية	1995
7	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية	1996
8	التنمية البشرية والقضاء على الفقر	1997
9	الاستهلاك من اجل التنمية البشرية	1998
10	العولمة بشكل إنساني	1999
11	حقوق الإنسان والتنمية البشرية	2000
12	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية	2001
13	الديمقراطية المعمقة في عالم مجزأ	2002
14	أهداف التنمية: تعاهد بين الأمم	2003
15	الحرية الثقافية في عالم متباين	2004
16	المعونة والتجارة والأمن في عالم متساوِ	2005
17	ما هو أبعد من الندرة	2006
18	محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم	2008-2007
19	التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري والتنمية	2009
20	الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية	2010
21	الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع	2011

المصدر :مهدي صالح دوّاي، قبل مغادرة المستقبل، رؤى تحليلية معاصرة، لاستشراق مستقبل الاقتصاد العراقي، المطبعة المركزية، جامعة ديالى، 2011، ص[176-177].

أكد التقرير الأول للتنمية البشرية لعام 1990 على أهمية وجود بيئة خارجية مناسبة وفاعلة لدعم استراتيجيات التنمية البشرية، موضحًا أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الأفراد لتمكينهم من تحقيق حياة أفضل. وتشمل هذه الخيارات الأساسية أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية خالية من الأمراض، وأن يحصلوا على التعليم والمعرفة، إضافة إلى الوصول إلى الموارد التي تضمن لهم مستوى معيشة كريم، وفي تقرير عام 2000، تم التأكيد على أن الحقوق الإنسانية ليست نتيجة للتنمية، بل هي جوهرها وأساس تحقيقها، ولا سيما من خلال تعزيز الحرية السياسية كركيزة للتنمية المستدامة، أما تقرير عام 2001، فقد دعا إلى بناء شراكة جديدة بين التكنولوجيا والتنمية، مشيرًا إلى التحديات التي واجهها العالم نتيجة الانتكاسات والتحولات المناهضة لمسار العولمة .كما كشف كل من دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري لعام 2001 عن وجود تفاوتات وعدم مساواة داخل الدول نفسها، خاصة على الصعيد المادي المتمثل في مستويات الدخل، وفي تقرير عام 2002، الذي حمل عنوان *»الديمقراطية المعمقة في عالم مجزأ«*، سعى البرنامج إلى تقديم رؤية وتوصيات لتعزيز الديمقراطية بوصفها وسيلة ترعى التنمية البشرية وتواكب التحولات الكبرى التي يشهدها العالم مع مطلع الألفية الثالثة، أما تقرير 2003 فجاء من أجل ضمان رؤية استراتيجية للجهود الدولية من أجل تحقيق أهداف التنمية الألفية ليؤكد أهمية القواسم المشتركة في تحقيق الأهداف التنموية الدولية، فقد وضعت أهداف حتى عام 2015و حدد لكل هدف بعض الغايات المكملة و المفترض تحقيقها بحلول العام المذكور ووضع لكل غاية عدد من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في

تقديمها[23]،وعام 2004 كان تعدد الثقافات المحلية و الدولية أثراً في التقرير المعنون (الحرية الثقافية في عالم متباين) مع قضية بالغة الأهمية في أنجاح أو إحباط جهود التنمية البشرية، ألاو هي تعدد الانتماءات الثقافية، فاليوم العالم أمام تحدي ألا وهو التكيف مع المتغيرات المعاصرة دون المساس بالحريات الثقافية للشعوب،و في تقرير 2005 تم التشديد على تأمين العناصر الثلاث المعونة،التجارة،والأمن و بعد رصد القصور في تحقيق أهداف الألفية التي حدد لها عام 2015 كهدف . أما ماورد في تقرير 2006 فيخص قضية لها تأثيرها الهائل في الإمكانيات الأساسية والتقدم باتجاه أهداف التنمية ألألفية، من خلال التقدم البشري وإمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب و قدرة المجتمعات على تطويع إمكانية المياه كمصدر منتج، و تثميناً لما أرتقته عناوين التقارير السابقة كان تقرير عام 2010 بمثابة نظرة تقويمية لما تم انجازه فجاء العنوان (الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية) أن هذا التقرير يرتكز على نهج متحركو دائم التطوير يتناسب مع ممارسات العمل الإنمائي في الواقعو مع الأدبيات الأكاديمية حول التنمية البشرية و نهج الإمكانيات،و يؤكد أن التنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة و الإبداع،و يسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها و يشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة . على كوكب يعيش عليه الجميع، فالبشر أفراد أو جماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية .و هم المستفيدون منها و أن ما نصبو أليه من هذا العرض لتقارير الدولة هو إشاعة الثقافة التنموية الراقية للتعاطي مع ما يتبناه الآخرون،ولا سِيما بعد أن خلا اسم العراق من هذه التقارير الدولية، في حين ضم التقرير الأخير دول عربية ضمن تصنيف التنمية البشرية العالية، فما أحوجنا لتنمية بشرية مُستدامة بمواصفات عالية، فتلك التنمية ستشمل البوابة الآمنة نحو العالم بعد ما تيقن الجميع أن التطور قضية ذاتية تستمد استقلاليتها من رقيّ البشر . [24]وصدر تقرير 2011 ليتضمن دعوة للإصلاح من أجل تحقيق الإنصاف وسماع صوت الجميع ويوضح التقرير المسؤولية المشتركة تجاه الفئات المحرومة في جميع أنحاء العالم سواء أكانت تعيش بيننا اليوم أم ستعيش في المستقبل ويقدم التقرير مساهمة هامة جديدة في الحوار العالمي حيث يبين مدى الارتباط الوثيق بين الاستدامة والإنصاف، أي العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة المزيد من الفرص لحياة أفضل .[25]

مسارات التنمية البشرية في العراق

على الرغم من عائدات نفطية كبيرة بعد 2003 فإنّ اعتماد الموازنات العامة على النفط، وتسرّب الموارد بسبب ضعف الرقابة والفساد، قلّلا من فعالية الإنفاق في الخدمات الاجتماعية. دراسات البنك الدولي تُبيّن حاجة العراق لإصلاحات ضريبية وتنويع الإيرادات لتحسين الإنفاق الاجتماعي، وبعد 2003 شهد القطاع التعليمي اضطرابات كبيرة: مدارس ومناهج متضررة، تسرب، ونقص موارد ودورات تدريبية للمعلمين. UNESCOووثائق أخرى رصدت انخفاض الالتحاق في سنوات مباشرة بعد 2003وحاجات عاجلة لإعادة البناء، والتعليم العالي توسّع (ظهور جامعات خاصة)، لكنّه يواجه تحديات الجودة، نقص البنية التحتية، وهجرة الأكفاء. أبحاث أكاديمية حديثة تُقيّم مسارات التعليم العالي بعد 2003وتبيّن الفجوات. (1)

([23]) مهدي صالح دواي، (مصدر سابق)، ص[88] .

([24]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2010، نيويورك، ص[2] .

([25]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية 2011،نيويورك، ص[1] .

(1) خطة التنمية الوطنية 2018–2022

اما النظام الصحي العراقي تعرّض لصدمة: بنية تحتية متهرّئة، نقص في التأهيل والقيادات، مشاكل في التغطية وعودة أمراض يمكن الوقاية منها. تُشير تقارير WHOوبحوث محلية إلى تآكل الخدمات وارتفاع عبء الأمراض المزمنة والضعف في نظم الوقاية ومراقبة الأمراض، كذلك آليات الحماية الاجتماعية الرسمية ظلت مجزّأتوغير كافية، مع محاولات لاحقة لتوحيد قواعد الاستهداف وبناء أنظمة دعم نقدي أكثر فعالية. تقارير البنك الدولي توضح دور الحماية الاجتماعية في تخفيف الفقر، ومعدّلات بطالة مرتفعة لدى الشباب والنساء، ونموّ يعمل في القطاع غير الرسمي. بالرغم من بعض البرامج الحكومية والدولية لدعم تشغيل الشباب، فإنّ التأثير على المدى الطويل ظل محدودًا بسبب ضعف البيئة الاستثمارية وغياب تنويع اقتصادي حقيقي. (2)

كما أفادت تقارير دولية وإعلامية وصحفية عديدة وثّقت وجود شبكات فساد وسوء إدارة في سنوات ما بعد 2003، وهو عامل مركزي يحدّ من أثر الأموال في تحسين الخدمات والتنمية البشرية. هناك حاجة لإصلاح مؤسسي شامل، وبيانات مفتوحة، ومراقبة مجتمعية، ورغم تمويل دولي واسع ومشروعات بنية تحتية، كثير من المشاريع واجهت مشكلات تنفيذية، فسادًا، وضعفًا في التصاميم المؤسسية للمتابعة والصيانة؛ دروس البنك الدولي توصي بتصميم آليات محاسبية وشفافية أفضل.

وتكرار الصدمات (حروب، نزوح، فاقد تعليمي) أدى إلى نقص تراكمي في رأس المال البشري — تعليم أقل خبرة صحية أضعف، ومهارات سوق العمل تآكلت. تقارير HDR/UNDPوWorld Bank تؤكد أن الاستثمار البشري لم يسبق أن تعافى بالشكل الكافي منذ 2003، وظهرت خطط وطنية عديدة (مثل خطة التنمية الوطنية 2018–2022) وعمليات تعاون مع البنك الدولي واليونيسف والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. لكنّ التنفيذ كان متفاوتًا بسبب ضغوط سياسية وإدارية ومالية، كما تتميز التنمية بالعديد من المجالات كما يلي: (1)

1 –التنمية الاقتصادية: وتركز في جوهرها على رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتعزيز معدلات نموه.

2 –التنمية الاجتماعية: وتهتم بإحداث تحول حضاري في أنماط التفكير والعمل ونمط الحياة، من خلال رفع وعي الأفراد ببيئتهم المحلية وتشجيعهم على المشاركة في تنفيذ برامج التنمية التي تسعى لتطوير المجتمع.

3 –التنمية السياسية: وتسعى إلى تشكيل رأي عام مؤثر في القرارات السياسية، أي تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار عبر وسائل متعددة مثل الأحزاب والجمعيات والنقابات، وهي تعبير عن مستوى متقدم من الوعي يسعى إلى تحسين العلاقة بين الدولة والمجتمع.

4– التنمية الإدارية: وتركز على تطوير مهارات الإداريين وتحسين أدائهم، إضافة إلى التأثير في بيئة العمل من خلال دراسة الهياكل التنظيمية وتحديث التعليمات والقوانين، إلى جانب تطوير المعلومات لدى العاملين وتحسين الظروف الداعمة للعمل الإداري.

<u>أنماط التنمية واستراتيجياتها:</u>

(2) خطة التنمية الوطنية 2018–2022

(1) خطة التنمية الوطنية 2018–2022.

وإن كان هناك عدم اتفاق على الأسلوب الأمثل للتنمية، إلا أنه هناك نوعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن نلخصهما فيما يلي:(2)

1 –**إستراتيجية أو نمط النمو المتوازن:** ترتبط هذه الإستراتيجية بطرح الاقتصادي نيركسيه الذي يرى أن تجاوز مشكلة ضيق السوق المحلي في الدول النامية يتطلب دفعًا قويًا ومتزامنًا لتأسيس مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيًا.ويعتقد نيركسيه أن إنشاء عدة صناعات استهلاكية في الوقت نفسه يساهم في توسيع حجم السوقوكسر الدوائر المفرغة التي تؤدي إلى الفقر، إضافة إلى خلق صناعات مترابطة تدعم بعضها البعض. كما يؤكد ضرورة تحقيق توازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، حتى وإن كانت مشكلة التمويل في هذين القطاعين تمثل عائقًا أمام نجاح هذه الإستراتيجية.

2 –**إستراتيجية النمو غير المتوازن:** وتنسب هذه الفكرة إلى الاقتصادي هيرشمان الذي انتقد استراتيجية النمو المتوازن، معتبرًا أن محاولة تطوير عدد كبير من الصناعات الاستهلاكية في وقت واحد غير واقعية بسبب محدودية الموارد المالية في الدول النامية. ويقترح هيرشمان بديلًا يقوم على توجيه الاستثمارات نحو مجموعة صغيرة من الصناعات القيادية القادرة على دفع عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني.ويرى أن اختيار هذه الصناعات يجب أن يستند إلى مدى قدرتها على تحفيز الاستثمار في مشاريع وصناعات أخرى، وهو ما يمثل الأساس الذي ينبغي أن تستند إليه إستراتيجية التنمية الشاملة:(1)

تتضمن ميادين العمل الحكومي عدة عناصر أساسية، من أبرزها:

- تحديد المشروع الاجتماعي للدولة.
- تنفيذ المشروعات الإنتاجية الحكومية التي تقع خارج نطاق النشاط الاقتصادي الخاص، ولا سيما المشروعات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى.
- وضع سياسات للتوجيه والتخطيط بهدف تعزيز التكامل والاندماج بين القطاعين العام والخاص.
- دعم وتشجيع المستثمرين للعمل في المجالات العامة مثل التعليم والصحة والإسكان.
- اعتماد سياسة زراعية على المدى القصير والمتوسط والطويل، تُحدد من خلالها الأهداف الإنتاجية بوضوح.
- صياغة سياسة مالية ونقدية وتجارية تتسم بالملاءمة والاستقرار.

وفي هذا البحث سنتناول طبيعة العلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والموارد البشرية، حيث نبدأ بتوضيح مفهوم الموارد البشرية، ثم نستعرض الشكل الأمثل للعلاقة بينهما، مرورًا بنموذج واقعي من دول شرق آسيا يُبرز أثر الاهتمام بالموارد البشرية على مسار التنمية. كما نُعزز هذا الطرح ببعض النصوص الدينية ذات الصلة، وصولًا إلى تلخيص أهم النقاط التي تمت مناقشتها.

1 –مفهوم الموارد البشرية

يُعد العنصر البشري إلى جانب كل من العنصر المادي والعنصر التنظيمي من أهم الركائز الأساسية لعملية الإنتاج على مستوى المؤسسات أو على المستوى القومي. إلا أن المورد البشري يظل العامل المحرك لبقية العناصر، إذ يقوم بتوجيهها واستثمارها بطريقة تسهم في زيادة الإنتاج وتحقيق الأهداف بأعلى مستوى من الكفاءة. وكلما ارتفعت مهارات وكفاءة الموارد

(2) محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2014، ص، ص.340.342.

(1) د: جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2020،ص،ص.77.78.

البشرية، انعكس ذلك في الاستخدام الأمثل لبقية عناصر الإنتاج حتى وإن كانت محدودة أو نادرة. أما ضعف كفاءة العنصر البشري، فإنه يؤدي إلى سوء استغلال هذه العناصر وهدرها حتى في حال توفرها بشكل كبير. (1)

وفي الوقت الذي تعكس فيه الدول المتقدمة نموذجًا تكون فيه الموارد البشرية ذات كفاءة عالية وخبرة واسعة، فإن الدول المتأخرة تنمّي صورة معاكسة حيث تتسم القدرات البشرية فيها بضعف الكفاءة. ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى الموارد البشرية بوصفها العناصر البشرية المشاركة في عملية الإنتاج، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الدولة، وهي تُعد الركن الأهم بين عناصر الإنتاج كافة. ولذلك يصبح من الضروري على المنظمات والدول منح هذه الموارد اهتمامًا أكبر بهدف رفع الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات والمنتجات والأفكار، بما يسهم في زيادة المخرجات النهائية للمنظمات وتعزيز النمو الاقتصادي للدول. وقد أسهم هذا الفهم في دفع العديد من المؤسسات والدول إلى إنشاء إدارات متخصصة بالموارد البشرية تتولى مهام التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة، لضمان الاستخدام الأمثل والفعال لهذه الموارد في مختلف المستويات. (2).

2 –تأثير متبادل

توجد عدة صور يمكن من خلالها تصور العلاقة بين الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية؛ فقد تنعدم العلاقة تمامًا، أو قد يكون التأثير من جانب الموارد البشرية على التنمية الاقتصادية، أو بالعكس، كما قد يكون التأثير متبادلًا بين الطرفين. وتُعد الصورة الأخيرة الأكثر وضوحًا عند دراسة طبيعة كل منهما ودور النمو الاقتصادي في دعمهما معًا. فالتنمية الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة السنوية في النمو الاقتصادي من أجل تنفيذ برامجها ومشاريعها المرتبطة بقطاعات المجتمع المختلفة. أما انخفاض النمو الاقتصادي في ظل تغييرات هيكلية في بنية الأنشطة الاقتصادية، مثل التوسع في الصناعة على حساب الزراعة، أو الاتجاه نحو الخدمات—فلن يكون كافيًا لدفع مشاريع تسهم في تحسين مستوى الحياة، ما لم يصاحبه ارتفاع فعلي في معدل النمو الاقتصادي، خصوصًا عند مقارنته بالزيادة الطبيعية في عدد السكان.

وبناءً على ذلك، يصبح النمو الاقتصادي حلقة وصل مشتركة بين الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية؛ فالتنمية لا يمكن أن تتحقق دون ارتفاع ملموس في معدلات النمو، كما أن تحقيق هذا النمو يتطلب موارد بشرية قادرة على رفع إنتاجية القطاعات التي يتم التركيز عليها ضمن خطط التنمية، أو على الأقل توفير العدد اللازم من العاملين لتغطية مختلف الأنشطة الاقتصادية عند تطبيق برامج التطوير الشاملة. وفي المقابل، فإن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في ظل الزيادة السكانية الطبيعية سيؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة ونوعية الحياة، وهو ما ينعكس سلبًا على الموارد البشرية التي تحتاج إلى تدريب وتأهيلو تخصص مستمر. وبالنتيجة، ستتأثر برامج التنمية الاقتصادية وتتراجع فاعليتها. (1)

وبذلك يتضح أن رفع معدلات النمو الاقتصادي يمثل ضرورة لكلٍ من الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية، وربما يفسر هذا سبب تركيز بعض الدول على زيادة النمو الاقتصادي بوصفه مدخلًا أساسيًا لتطوير الموارد البشرية. فقطاعا الصحة والتعليم، إلى جانب تحسين مستويات الدخل، وهي العوامل الرئيسة في تعزيز كفاءة الموارد البشرية، تستحوذ عادة على نسبة كبيرة من الناتج القومي، وفي الوقت نفسه تُعد مؤشرات مهمة لقياس مدى اهتمام المجتمع بخطط التنمية الاقتصادية.

ومن هنا يبدو وكأننا أمام حلقة مترابطة، إذ إن العناية بالموارد البشرية تقود تلقائيًا إلى نجاح برامج التنمية الاقتصادية، كما أن تحقيق هذه البرامج يسهم في تطوير كفاءة العنصر البشري ذاته.

---

(1)محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2024، ص،ص.342.34.

(2) د: جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2020،ص،ص.78.77.

(1)محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2024، ص،ص.342.34.

وفي هذا السياق برز اتجاهان رئيسيان بشأن تأهيل الموارد البشرية؛ الأول يتبناه البنك الدولي في برامج دعمه للدول المقترضة، حيث يركز على توفير التعليم الأساسي فقط، بينما يرى أن التعليم التخصصي يفترض أن تتكفل به الشركات والمؤسسات المعنية نظرًا لتكاليفه العالية مقارنة بعوائده المباشرة. أما الاتجاه الثاني فيؤكد أن الدولة معنية بدعم التعليم التخصصي وبرامج التدريب، باعتبار أن تنمية الموارد البشرية تعود بفوائد اقتصادية شاملة على المجتمع. وقد تبنت اليابان هذا النهج من خلال نظام التوظيف مدى الحياة، مما جعل الموارد البشرية تُعد جزءًا من أصول الشركات، وبالنتيجة من الأصول الاقتصادية للمجتمع بأكمله.

وهذا التوجه هو ما سارت عليه دول شرق آسيا، وحقق نتائج مبهرة أبرزت الدور الحيوي للموارد البشرية في دفع التنمية الاقتصادية. وهو ما يؤكد ضرورة منح رأس المال البشري أولوية أكبر في الاستثمار مقارنة ببقية الأصول المنتجة، لما يمتاز به من كونه هدفًا بحد ذاته قبل أن يكون وسيلة للإنتاج. (1)

الاتجاهات الحديثة لقياس التنمية البشرية

يمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي[2]:

1- يشير القاسم المشترك بين مختلف النظريات إلى التركيز على دور التراكم الرأسمالي وأثره في التنمية، إضافة إلى العوامل التي تدعم هذا التراكم أو تقف عائقًا أمامه.

2- أما الاقتصاديون الكلاسيك فقد أوضحوا أن التنمية الاقتصادية قد تتعرض للتباطؤ نتيجة النمو السكاني المتزايد بالتزامن مع محدودية الموارد الطبيعية.

3- في حين ركز الاقتصاديون النيوكلاسيك على تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار، إضافة إلى الآثار المصاحبة للتقدم التكنولوجي في رفع الإنتاجية ودعم عملية النمو.

4-وبالنسبة لكارل ماركس فقد أكد أن علاقات الإنتاج داخل النظام الرأسمالي تتعارض مع التقدم التكنولوجي، مما يؤدي إلى حدوث أزمات متكررة وتباطؤ أو ركود دوري في الاقتصاد. كما أشار إلى التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الباهظة المصاحبة لعملية النمو في ظل هذا النظام، والتي تظهر في شكل اضطرابات وانقسامات داخل المجتمع.

ويمكن تلخيص أهم التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين في أربعة نقاط أساسية تتمثل في [3]

- زيادة موجة التحرر الاقتصادي
- إقامة منظمة التجارة العالمية
- تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية.
- ظهور العولمة وسرعة انتشارها.

<u>الآثار الإيجابية للتغيرات الاقتصادية:</u>

- التخلص من مظاهر سوء الكفاءة داخل وحدات القطاع العام.

---

[1]محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2024، ص،ص.34.342.

(2) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر،ط 1(2005)، ص.11.

[3] عبد القادرمحمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2023 ص.229.

- إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مما ساهم في رفع مستويات الإنتاجية وتحقيق أرباح أعلى.
- انخفاض حجم الإنفاق الحكومي نتيجة إلغاء الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لمؤسسات القطاع العام.
- ارتفاع إيرادات الدولة الضريبية على أرباح المشروعات بعد انتقالها إلى القطاع الخاص.
- زيادة كفاءة المشروعات التي تعمل وفق مبادئ السوق الحر.
- إتاحة فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة للاستثمار في مشاريع قائمة أو مشاريع جديدة.
- إعادة توظيف الأموال الناتجة عن بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص.
- تحقيق نوع من إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الشرائح الفقيرة والمتوسطة من خلال تمكينها من امتلاك حصص في بعض وحدات القطاع العام.

الآثار السلبية للتغيرات الاقتصادية:

- فقدان العديد من الدول النامية لأسواقها داخل الدول الاشتراكية بعد انتقالها إلى سياسات التحرر الاقتصادي.
- احتمال انضمام بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول إلى تكتلات اقتصادية أوروبية متقدمة، مما قد يحولها من داعم للدول النامية إلى منافس قوي لها.
- ارتفاع معدلات البطالة بين الفئات الفقيرة نتيجة انتقال النشاط من القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- زيادة تكاليف المعيشة واتساع قاعدة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر.
- مخاوف من سيطرت الأجانب على رأس المال الوطني، ونذكرها فيما يلي:[1]

1- العوائق الاقتصادية وتتمثل في: دائرة الفقر المفرغة – ضيق حجم السوق

2- العوائق الحكومية للتنمية: وتتمثل في توفير وتعزيز لبيئة مستقرة للمشروعات الحديثة أي استقرار سياسي واستقلال سياسي والدعم الحكومي لها.

3- القيم الاجتماعية كعوائق للتنمية: وتتمثل في قيم المجتمع وثقافته التي لها دور مباشر في تحقيق التنمية من عدمه.

المبحث الثالث

مستقبل الاقتصاد العراقي والتنمية البشرية

يواجه الاقتصاد العراقي مستقبلاً مليئًا بالتحديات والفرص في آنٍ واحد، إذ يتطلب تحقيق النمو المستدام الربط بين مسار التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية عبر الاستثمار في التعليم والصحة وتوفير فرص العمل، بما يضمن مستقبلاً أكثر استقرارًا وازدهارًا. ورغم أن بعض المؤسسات تتوقع تحسناً ملحوظاً في معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك يبقى مرهوناً بمدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية الجارية، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط التي لا تزال تشكل المصدر الرئيس للإيرادات العامة، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وقد تلجأ الحكومة العراقية إلى اتباع سياسة الخصخصة استناداً إلى ما يعرف بـ نهج "الصدمة "الذي تطرحه المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.ويقوم هذا النهج على فرض حزمة من الإجراءات الاقتصادية الجذرية، تشمل تحرير سعر الصرف، وتجميد الأجور والرواتب، وزيادة الضرائب غير المباشرة، وتقليص الإنفاق العام، وبيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإلغاء مختلف أشكال الدعم، والعمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة، ويثير هذا التوجه تساؤلات مهمة حول مدى قدرته على تحقيق

[1] مالكولم جيلز، دوايت بيركنز، مايكل رومر، دونالد سودجراس، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض،ص،ص.63.51

الاستقرار الاقتصادي دون الإضرار بالبعد الاجتماعي والتنمية البشرية، وهو ما يستدعي رؤية متوازنة تجمع بين الإصلاح الاقتصادي وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع[26]، خلال مدة قصيرة وهذا لا يخدم واقع الاقتصاد العراقي والتنمية البشرية في الوقت الراهن لان الاقتصاد يعاني من اختلالات وتشوهات هيكلية، وانخفاض قيمة العملية اتجاه العملات الأجنبية ومعدلات بطالة مرتفعة وتضخم مزمن مع الحاجة الماسة الى اعادة اعمار ما دمرته الحروب والحصار، وتدني مؤشرات التنمية البشرية.

ان هذا الأسلوب يؤدي إلى نتائج سلبية كاضطرابات سياسية واقتصادية وحتى أمنية، والى زيادة المعروض من اسهم الشركات المشمولة بالخصخصة عن الطاقة الاستيعابية للسوق المالية، مما يؤدي الى انخفاض حصيلة المبيعات إضافة إلى بروز تكاليف اجتماعية لا يمكن تجاهل نتائجها خلال الفترة الانتقالية كتسريح اعداد هائلة من القوى العامة والذي يؤدي الى زيادة مشكلة البطالة مما ينعكس على تدني مستوى دخل الفرد والذي هو احد موشرات التنمية البشرية، فضلاً ان التسرع بعملية الخصخصة قد يؤدي الى تركز الثروه في أيدي فئة قليله من الشعب على حساب الأغلبية، وهذا يؤدي الى عدم عدالة توزيع الدخل بين المواطنين.

وان نجاح الخصخصة يتوقف على البرنامج الزمني الموضوع من قبل المسؤولين عن عملية الخصخصة، على ان يكون مدروس وان يراعي عدداً من الاعتبارات أهمها قدرة السوق على استيعاب الشركات المطروحة للبيع، ودرجة اكتمال تطور سوق المال وعلى مدى نضج التشريعات والقوانين. وعلى توفر خبرات التقييم والتسعير، مع مراعاة عدم تحديد تاريخ لأنهاء تنفيذ برنامج الخصخصة فخصخصة الشركات قد تحتاج إلى وقت طويل، فعلى سبيل المثال استغرق التخطيط لخصخصة سكة حديد اليابان ست سنوات، وإنهاء عملية بيعها استغرق خمس سنوات آخرى[27]

فالانفتاح وتحرير الاقتصاد من خلال القيام بإصلاحات هيكلية تتطلب أبحاث ودراسات مستفيضة وفحص شمولي لواقع الاقتصاد العراقي والكشف عن نقاط الخلل بهدف دراستها ووضع المعالجات الصحيحة لها لا كرد فعل لفشل القطاع العام، اووفقا لتطبيق الوصفات الجاهزه التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدولة المحولة إلى القطاع الخاص لأن أتباع السياسات غير المدروسة من شأنها أن تؤدي إلى أبراز سلبيات وتشوهات هيكلية، إضافة إلى نقاط الضعف الذي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي قد تدوم طويلاً قبل أصلاحها.

فحرية السوق هي الأداة الفعالة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال ما ينجم عنه من ربح وخسارة إلا انه لا يمنع من تدخل الدولة لعلاج نقاط ضعف السوق والاحتكار من خلال رسم السياسات الاقتصادية ومراقبة تطبيقها والقيام بدورها الإنتاجي للمشاريع الإستراتيجية ودعم مكونات التنمية البشرية المستدامة كالتعليم والصحة والحفاظ على البيئة، وعليه يتطلب الارتقاء بمتطلبات التنمية البشرية في العراق من خلال توليفه بين حرية السوق وتدخل الدولة، اذ أسفرت نتائج إحدى الدراسات باستخدام بيانات (86) دولة نامية الأتي[28] .

(1). ان نمو الدخل الخاص يرجع الى ميكانيكية السوق الحر والذي بدوره يحفز التنمية البشرية، اذ وجدت هناك علاقة طردية بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة، فزيادة الدخول الخاصة، تؤدي الى زيادة مقدرة الافراد على شراء السلع والخدمات كالغذاء والماء والرعاية الصحية، مما يزيد من العمر المتوقع، أي ان السوق الحر كفيل بتحقيق التنمية وليس الدوله.

(26) د. هناء عبدالحسين الطائي، الاقتصاد الكلي، دار النخبة، مصر، 2023، ص117.

(27)محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ص125-126

(28) المصدر نفسه.

(2). ان سياسات التوزيع التي تنتهجها الدولة بهدف تخفيض الفقر تحقق التنمية البشرية عند مستويات الدخول المنخفضة لأن هناك علاقة طردية بين متوسط الاستهلاك وتوقع الحياة، اما عند مستويات الدخول المرتفعة، فان هذه العلاقة ضعيفة، مما يدل على ان سياسات التوزيع لصالح الدخول الواطئة هي التي تحقق التنمية البشرية وليس زيادة الدخل، الا اذا كانت زيادة الدخل موجهه الى تقديم الخدمات العامة من قبل الدول كمياه نظيفه، وصرف صحي ورعاية صحية فان ذلك تحقق التنمية الاقتصادية والبشرية.

ان التوليفة بين القطاع العام والخاص تحقق قدر من النتائج الايجابية الا انه في الوقت نفسه ان عملية التحول ترافقه نتائج سلبية ايضاً لذا لا بد من مراعاة كيفية تقليل الإضرار الناجمة عن هذا التحول من خلال وضع برنامجاً متكاملاً من قبل الدولة وأجهزتها وان تتهيئ إلى التحول إلى القطاع الخاص بصورة تدريجية، وأدناه الخطوات المقترحة التي تتطلب أتباعها لتقليل الخسائر.

(1). أن تستهدف سياسة الإنفاق تقليل الأهمية النسبية للإنفاق على السلع غير الضرورية مقابل زيادة الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري للبنى التحتية والتنمية البشرية، لان سنوات الحربو الحصار ساهمت في تراجع قيمة مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم ومتوسط دخل الفرد، لذا يتطلب زيادة مساهمة الإنفاق العام في هذه المجالات لرفع الرقم ألدليلي للتنمية البشرية إلى مستويات مرضية.

(2). تتطلب المرحلة الانتقالية الى الخصخصة ان تحافظ الدولة على دورها الفاعل، وان تتبنى ادارة المشاريع الاستراتيجية كأنتاج النفط والطاقة والامن الغذائي، وعلى الاقل في المدى القصير لارتباطها بمختلف شرائح المجتمع لضمان توفر الحاجات الأساسية وتوفير الموارد اللازمة لتمويل ودعم وتطوير التنمية البشرية.

(3). لم يكن ممكنا الدخول في عملية الإصلاح الهيكلي دون توفر مجموعة من الشروط والمتضمنة.

- توفير بيئة اقتصادية مستقرة خالية من الأزمات وان يسود البرنامج الشفافية ووضوح الأهداف.
- أن إعداد ووضع السياسات والشروط العامة للتخصيص يجب أن تسبق العملية برمتها من خلال الدراسات والأبحاث المستفيضة لأن الشروع بالتخصيص قبل وضع الضوابط والمعايير تعيق عملية الخصخصة، لذا يتطلب الأمر إنشاء هيئة مركزية لإدارة عملية الخصخصة ذات كفاءة عالية وتتمتع بقدر معين من المرونة والاستقلالية في اتخاذ القرارات على أن تتسم بالمسؤولية والشفافية لان إجراءات الخصخصة شديدة البيروقراطية والمعقدة قد تربك المستثمرين المحليين والأجانب الذين لديهم رغبة المشاركة في أدارة الاقتصاد.
- إصلاح النظام النقديوسوق المال، فكفاءة سوق المال بوجه خاص والقطاع العام التمويلي بوجه عام هو المدخل والمفتاح للإصلاح الاقتصادي الكلي ولعملية أعادة الهيكلية، فبغير وجود سوق مال نشيط وكفء لا يمكن تنفيذ برنامج الخصخصة، فتفعيل أدوات السياسية النقدية من قبل الدولة سواء سعر صرف الدينار العراقي او سعر الفائدة على رأس المال بالشكل الذي يحفز التدفقات النقدية الى دائرة النشاط الاقتصادي واستبعاد الوسائل التي تؤدي إلى هروب رأس المال المحلي إلى الخارج كما حدث خلال فترة الحصار وبعد عام 2003.
- أعداد القطاع الخاص وتهيئته قبل عملية الخصخصة ليكون قادراً على أدارة النشاط الاقتصادي وألا يفشل القطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد وتطويره، ليكون بالمستوى المطلوب وشريكا ومعاونا بل ومنافساً لنشاط الشركات الأجنبية وألا فان لم تكن جودة الإنتاج بالمستوى المطلوب، فسوف يدفع الشركات الاجنبية لاستيراد مدخلات أنتاجها من الخارج.

(4). أصلاح الأطر التشريعية لإصدار القوانين التي تنظم الملكية الخاصة كقوانين الشركات والضرائب والاستثمار وحماية المستهلك.

(5). الاستفادة من تقييم تجارب الدول الأخرى عند التوجه نحو اقتصاد السوق وبالأخص تجارب أمريكا اللاتينية وجنوب شرق اسيا للاستفادة من محاسن ومساوئ الخصخصة وبأقل التضحيات.

(6). ان نجاح الخصخصة مرهون بمراعاة عدالة توزيع التنمية بين المناطق الجغرافية والمحافظات لما لها من تأثير فعال على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

(7). معالجة العمالة الزائدة الناتجة عن عملية التخصيص وبطرق مختلفة كإعطاء مكافأة مجزية لترك الخدمة طوعاً أو المساهمة بنسب معقولة من أسهم المؤسسة او غير ذلك.

(8). تنويع وتوسيع دائرة الملكية من خلال طرح أسهم المنشأة للبيع إلى الجمهور مع وضع حد أقصى لعدد الأسهم التي يمكن أن يمتلكها كل مساهم، وهو يكون أسلوب الخصخصة الأمثل الذي من شأنه أن يحقق أقصى كفاءة وفاعليه لعمليات المنشأة.

(9). لابد من ربط الإصلاح الاقتصادي بالنظام التعليمي، إذ على الرغم من توافر ملايين العاطلين، ألا أن هناك عجزاً سيواجه الشركات المحلية والأجنبية، ألا وهي العمالة الماهرة وهذا يتطلب اعادة تأهيل العاملين من خلال الدورات التدريبية والتأهلية .

أ. الموقف من الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

تحتل قضية الاستثمار الأجنبي المباشر جدلا بين الاقتصاديين والسياسيين في العراق بين مدافع عنها ورافض لها.

الا ان الكثير يعتقد بان الاستثمار الأجنبي المباشر ضروري شرط صياغة الأطر القانونيةوالإدارية لضمان حقوق والتزامات كلا الطرفين.

وقد يحتج البعض على ان الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من فرص الاستثمار الوطني لا ان يشجعه، لكن من خلال تجارب الدول النامية وبالأخص دول جنوب شرق أسيا لوحظ ان كلاً من الشركات الوطنية والأجنبية تعمل يداً بيد بل نمت الشركات المحلية وغزت الأسواق الدولية في صور شركات متعددة الجنسية وحسب ما تضمنه تقرير الاستثمار العالمي 2003 [29]

وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الحالية، فان العراق بأمس الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك:

(1). ضعف الادخار والتراكم الرآسمالي للقطاع الخاص.

(2). ضخامة الديون الخارجية والالتزامات على العراق.

(3). قلة توفر العملة الأجنبية لدى القطاع الخاص المحلي وضعف البنوك والمؤسسات المالية وتعقيداتها.

(4). يسهم في إدخال التكنولوجيا المتطورةو المعرفة الى البلد بعد غياب طويل .

(5). دفع ودعم الطاقة الإنتاجية والنمو والتنمية الاقتصادية من خلال خلق كوادر قيادية وعمالية متدربة، مما يؤدي الى رفع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وهو احد عناصر التنمية البشرية.

(6). يحفز الدولة على رفع ممكنات التنمية البشرية في الصحة والتعليم، لان المستثمر الأجنبي يبحث عن الكفاءة.

(29)قانونين الاستثمار 13 لعام 2006 وقانون 64 لسنة 2007.

(7). خلق فرص الاستثمار للشركات المحلية، مما يزيد من حجم الصادرات إضافة إلى خلق التشابكات مع القطاعات الأخرى. [30]

ب. قراءة في قانونين الاستثمار 13 لعام 2006وقانون 64 لسنة 2007.

شجع القانونان على الاستثمار من خلال الامتيازات المقدمة إلى المشاريع الاستثمارية والتي تم ذكرها سابقاً، الا انه لم يتعهد بتوفير الحماية الأمنية للمشاريع الاستثمارية، لذا لا نتوقع قدوم الاستثمار الأجنبي في المنظور القريب، وفي ظل الظروف التي يمر بها العراق والتي تتسم في عدم اليقين والضبابية واللاوضوح في الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، إضافة إلى عدم وجود سوق مالي متطور، مما يؤدي إلى عزوف معظم الشركات في الوقت الحاضر عن الاستثمار في العراق طالما إن أصولها لم تكن في مأمن، وعليه يتطلب خلق أجواء ومناخ مناسب لجذب الاستثمار منها:

(1). التعهد من قبل الدولة بتقديم الحماية الأمنية للمشاريع الاستثمارية وبالأخص الاجنبية منها.

(2). السياسة الاقتصادية والمالية الملائمة.

يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية والمالية بالوضوح والاستقرار، وان تعطى للقطاع الخاص الحرية ضمن أطار الأهداف العامة في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسيع في المشاريع وتحديد الأسعار، فضلاً عن أعطاء الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات، أي يتم تشجيع الاستثمار من خلال جملة من السياسات المتوافقة، والتي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار تنافسية من ناحية، وتؤمن الطلب الفعال من ناحية أخرى، وهذا يتوقف على أعادة توزيع الدخل وتشجيع الصادرات من خلال إزالة العقبات من أمامه، إضافة إلى تشجيع الاقتراض على المشاريع المحلية. وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للمستثمر المحلي بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية.

(3). القوانين والتشريعات

ضرورة ترابط القوانين مع بعضها البعض، وعدم تناقضها ووضوحها، ومن هذه القوانين، قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والكمارك مع انسجام هذه القوانين مع السياسة الاقتصادية والمالية.

(4). البيئة التحتية اللازمة للاستثمار.

ان توفر الكهرباء والماء والاتصالات وبأسعار معتدلة تشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية على الإنتاج وبتكاليف تنافسية، ويندرج ضمن البيئة التحتية ايضاً الكفاءات والعناصر الفنية والأسواق المالية، فسلوك المستثمر الأجنبي يتأثر بدرجة كبيرة على مدى توفر السوق المالية المتطورة، فغيابها في الدول النامية كان سببا رئيسياً في انخفاض معدل الاستثمارات الأجنبية.

(5). نظراً لعدم وجود سوق مالي متطور في العراق، لذا يتطلب تطوير النظام المصرفي والمؤسسات المالية بما يلبي حاجة المستثمر ينوفق إليه السوق.

(6). تهيئة البيئة المؤسساتية ذات الخبرة المتطورة لتسهيل إجراءات الاستثمار، وخلق بيئة أدارية مناسبة بعيده عن أجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، ويتم ذلك من خلال توفير نافذه واحدة فعاله، ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

(30)قانونين الاستثمار 13 لعام 2006 وقانون 64 لسنة 2007.

(7). ان يسبق عملية البدء بالاستثمار حملة إعلامية اقتصادية متطورة وشفافة تلعب فيها منظمات المجتمع المدني ألاقتصاديه وسفارات العراق في الخارج دوراً كبيراً لجذب الاستثمار.

وفي الوقت نفسه يتم أقناع الرأي العام بحتمية الاستثمار الأجنبي المباشر وضرورته للاقتصاد العراقي من خلال القنوات الإعلامية المختلفة، وشرح مبررات هذا الاستثمار بكافة الطرق، وان ترويج الثقافة الاقتصادية لدى الرآي العام من خلال تكثيف الحملات الإعلامية ضرورية لكسب الرأي العام لصالح هذا الاستثمار ونجاحه.

اما نظام شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، فانه نظام تبنته الدولة العراقية عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وهو توسيع لنظام الرعاية الاجتماعية لتشمل فئات جديدة،وفقا للمتغيرات الجذرية التي حدثت في العراق والذي بدأ العمل بالشبكة وفقا لأهداف ومبادئ عامه هي[31]

- أن هدف المشروع هو رفع المستوى المعاشي للطبقات الفقيرة، ومن اجل ايجاد نظام اجتماعي متكامل لتوفير مستلزمات العيش الكريم بشكل أفضل.
- الأساس في الشمول هو الأسر معدومة الدخل او ذات الدخل الواطئ.
- اذا كان للاسرة دخل يقل عن مستوى الدخل المحدد، كما هو مبين في سقف الإعانات المقررة يتم منحها مبلغاً يساوي مقدار الفرق بين دخلها ومستوى الدخل الوارد في الجدول(1) . اذا توفرت فيها شروط الاستحقاق.

جدول (1)

الإعانات الاجتماعية حسب عدد إفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	1	2	3	4	5	6 فاكثر
مبلغ الإعانة الشهرية	50000	70000	90000	100000	110000	120000

ان تطبيق مشروع شبكة الحماية الاجتماعية كان استجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، الا أنه برزت نقاط ضعف في تطبيقه، شكلت بدوره عقبات معرقلة أمام نجاح المشروع وذلك بسبب غياب التخطيط المنظم وعدم أجراء الدراسات العلمية الضرورية لتشخيص نقاط الضعف والقوة، ووضع المقترحات والمعالجات المناسبة له، إضافة إلى الإقبال الكثيف للمواطنين على طلب الإعانة زادت من نقاط الخلل والإرباك عند تطبيقه وهي.

أولا: ان حصة الفرد من الاعانة وحسب التعليمات المعمول بها حالياً هي (50) ألف دينار شهرياً وبواقع (600) ألف دينار سنويا وما قيمتها (400) دولار سنويا، أما الأسرة المكونة من (6) إفراد فإنها تستلم (120) ألف دينار شهريا وبواقع (1.44) مليون دينار سنوياً وما تعادل (960) دولار وبقسمة المبلغ على افراد الأسرة والبالغة (6) إفراد، فتكون حصة الفرد (160) دولار سنويا أي اقل من دولار يوميا، وهذا يعني قيمة اعانة الفرد هي (160-400) دولار سنوياً وهذا لا يتناسب مع:

1. متطلبات المعيشة اللائق للفرد بضوء القدرات الشرائية ومعدلات الاسعار وارتفاع معدلات التضخم.
2. أن هذه المعدلات المستلمة من الإعانة تضع الإفراد تحت خط الفق رولا ترفعهم عن هذا الخط.
3. أن الهدف العام من أنشاء شبكة الحماية هي توفير متطلبات المعيشة العادلة، وهو مالم تحققه الشبكة، لان المبلغ المستلم يقل كلما زاد عدد الأفراد المشمولين بالرعاية، فعندما يكون المشمول فرد واحد تكون حصته (400) دولار سنويا، وعندما يكون عدد الأسرة (6) أفراد تكون حصة الفرد (160) دولار سنويا.

(31) احمد سالم العلي، واقع التنمية في العراق بعد عام 2003، مجلة افاق،لبنان،2020، ص2.

ثانياً: تم استبعاد (198530) شخصا من شبكة الحماية الاجتماعية من أصل (655172) مستفيد أي بنسبة 30%وكما موضحة في الجدول (2) لفقدانهم احد شروط الاستحقاق للاعانه، في حين هناك الكثير من الأسر المعوزة لم تدرج ضمن قوائم المستفيدين من الإعانة، خاصة في المناطق النائية، أما بسبب جهل هذه الأسر في عملية التقديم للشبكة، أو بسبب التكاليف المالية التي تفتقدها هذه الأسر للصرف على معاملة التقديم إلى الشبكة فضلا عن التعقيد والروتين عند تقديم المعاملة. [32]

جدول (2)

عدد المشمولين والمستفيدين من شبكة الحماية

المشمولين	المستبعدين			
	بغداد	بقية المحافظات	مركز وزارة العمل	اجمالي المستبعدين
655172	173812	24612	106	198530

المصدر: الجدول من عمل الباحث استناداً إلى بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المركز الوطني للبحوث والدراسات.

رفع مستوى التعليم

ان التعليم هو هدف اساسي للتنمية الاقتصادية، اذ أوضحت دراسة في البرازيل، ان التعليم يعد ثاني اهم عنصر يؤثر على النمو والتنمية بعد التقدم التكنولوجي، فزيادة متوسط سنوات الدراسة لافراد القوة العاملة لسنة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة 20% تقريباً، كما اجريت دراسة اخرى على (6) دول متقدمة هي اليابان والمملكة المتحدة والسويد وفرنسا وايطاليا واستراليا، لوحظ آن مستوى التعليم العالي يزاول تأثيره جوهرياً وطردياً على مستوى التنمية والنمو في أربع دول الأولى، ولم يكن له تأثير في اثنين هما استراليا وايطاليا،و أفادت الدراسة ان هناك علاقة ميكانيكية بين التعليم العالي والتنمية، إلا إن التعليم العالي قد لا يحقق التنمية اذا كانت محتويات التعليم لا تخدم التنمية[33].

وهناك ترابط وثيق بين مشكلة الامية ومشكلة الفقر والجوع اللذين يخلقان مع البطالة حلقة مفرغة من الضعف والحرمان، ومن خلال تجارب عدة في البلدان النامية أتضح أن ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة يؤدي الى انخفاض معدلا توفيات الأطفال والى تحسن الحالة الصحية، اما الأشخاص الأميون الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة الاساسية او الذين لا يستطيعون أتمام دراستهم فأنهم قد يضطرون الى العمل كعمال غير مهرة ذات إنتاجية منخفضة تجعلهم مرشحين لوظائف منخفضة الأجرو للبطالة[34]وينظر الى التعليم من وجهة نظر التنمية البشرية من ثلاثة زوايا هي[35].

أ- التعليم يعد أداة أساسية لاكتساب المعرفة.

ب- يرتبط التعليم باحتياجات سوق العمل من خلال تزويده بالمهارات الفنية المطلوبة.

(32) احمد سالم العلي، واقع التنمية في العراق بعد عام 2003، مجلة افاق،لبنان،2020، ص2.

(33) د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية "، ص84-85.

(34) الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، 2022 ص10.

(35) جورج القصيفي، "التنمية البشرية "، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ص81.

ج- التعليم حق إنساني أساسي، وهو الذي يحول الأميين إلى أفراد متعلمين قادرين على المشاركة في الإنتاج والتنمية بكفاءة.

وبحسب المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لعام 2017، يظهر وجود فجوة واضحة بين الريف والحضر، وكذلك بين الذكور والإناث في المرحلتين المتوسطة والإعدادية. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة الذكور بعمر 12–14 سنة الملتحقين بالدراسة المتوسطة في الحضر 45.5%، مقابل 41.5% من الإناث في العمر نفسه، بينما تنخفض هذه النسب في الريف إلى 28.8% للذكور و16.6% للإناث. أما في المرحلة الإعدادية، فيلتحق 25.8% من الذكور و 25.1% من الإناث بعمر 15–17 سنة بالدراسة في الحضر، في حين تتراجع النسب في الريف إلى 14.5% للذكور و 7.2% للإناث. [36]. وتشير الإحصاءات أيضًا إلى تفشي البطالة بين الخريجين؛ إذ وصلت بين حملة الدبلوم إلى 9.8% موزعة بين 8.1% للذكور و13.1% للإناث، بينما بلغت بين حملة البكالوريوس 13.9% (11.2% للذكورو19.7% للإناث) لعام 2007. كما تُقدّر مجلة MEESوجود نحو 4.5 مليون طفل تتراوح معدلات الأمية بينهم بين 30%و40%،ويعمل عدد كبير منهم لمساعدة أسرهم في تلبية احتياجاتها الأساسية، وهو ما يعكس التراجع الكبير في مستوى التعليم في العراق.

آفاق الاقتصاد العراقي

- **النمو المتوقع:** يتوقع صندوق النقد الدولي نموًا للاقتصاد العراقي بنسبة % 3.6%3.6

3.6% في عام 2026، مدعومًا بتحسن الأداء الاقتصادي في المنطقة وارتفاع مستويات الاستثمار.

- **التحديات الرئيسية:**

- **الاعتماد على النفط:** يظل الاقتصاد العراقي معتمدًا بشكل كبير على عائدات النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.
- **عجز الموازنة:** يظل عجز الميزانية مصدر قلق، حيث ارتفع في عام 2024 مقارنةً بعام 2023.
- **الفساد:** يعتبر الفساد المالي والإداري مشكلة مستفحلة تؤثر على خزينة الدولة وتعيق التنمية.

- **فرص التنمية:**

- **تنويع الاقتصاد:** هناك جهود لتقليل الاعتماد على النفط وتوسيع القطاعات غير النفطية.
- **مشاريع البنية التحتية:** المشاريع العملاقة مثل "طريق التنمية" يمكن أن تسهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل هائلة.
- **الطاقة المتجددة:** الاستثمار في الطاقة الشمسية يمكن أن يقلل الاعتماد على النفط ويعزز الاستدامة الاقتصادية.
- **الإصلاحات:** تسعى الحكومة لإجراء إصلاحات مالية وتشريعية وهيكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

التنمية البشرية

- **مؤشر التنمية البشرية:** يسجل العراق مؤشر تنمية بشرية متأخرًا مقارنة بالعديد من الدول العربية، مما يؤكد الحاجة إلى زيادة الاستثمار في هذا القطاع.
- **أولوية الاستثمار:** تتركز أولويات الاستثمار في مجالات التعليم والرعاية الصحية، وتوفير فرص العمل للشباب والنساء، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

(36) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة 2017 ص252–253.

- **التحديات:**
  - **البطالة:** معدلات البطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب، وتفاقمت بسبب توقف قطاعات الإنتاج مثل الزراعة والصناعة التحويلية.
  - **الفقر:** ارتفعت نسب الفقر بشكل ملحوظ، مما يفاقم التحديات الاجتماعية.
- **الاستثمار في رأس المال البشري:** يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري، بما في ذلك التعليم والصحة، أمرًا حيويًا لتمكين الشباب العراقي، وجعلهم قادرين على المساهمة في الاقتصاد.

الاستنتاجات

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات هي:

1. أن التنمية البشرية تقر بوجود أزمة تطال نماذج حرية السوق وتدخل الدولة فآلية السوق فشلت في مراعاة الفقراء وعدالة توزيع الدخل والتعامل مع سلامة البيئة والإنصاف والمساواة بين الجنسين على الرغم من تحقيق النجاحات في النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، كما ان نماذج تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
2. انا الموارد المالية المتاحة لم تُترجم إلى تحسين مماثل في مؤشرات التنمية البشرية نتيجة الضعف المؤسسي والفساد.
3. الخدمات الأساسية (تعليم، صحّة) تدهورت أو عانت من تذبذب كبير بعد 2003،والعودة إلى مستويات مقبولة تتطلّب إصلاحات مستدامة واستثمارات بشرية طويلة الأجل.
4. النزوح والدمار الذي تسبّب به الجماعات الارهابية كان له أثر كبير على رأس المال البشري، وزاد أعباء الحماية الاجتماعية.
5. يعكس موشر التعليم انخفاض معدلات البقاء في التعليم الابتدائي وانخفاض نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الشباب، وارتفاع معدلات الأمية، علاوة على استمرار عدم المساواة بين الجنسين في المراحل التعليمية المختلفة، الأمر الذي يشكل تحدياً على الجانب التعليمي للتنمية البشرية في العراق.
6. انخفاض مؤشرات الصحة في العراق كموشر البقاء وارتفاع نسبة الأطفال ناقصي الوزن وارتفاع عدد الإصابات بالإمراض المعدية وسوء التغذية، إذ يعاني واحد من كل خمسة أطفال من التقزم.
7. النهوض بالتنمية البشرية في العراق ليس مهمة قطرة واحدة بل مسار متعدد المحاور: حوكمة شفافة، إصلاحات تعليمية وصحية، شبكات حماية قوية، وظائف لائقة للشباب والنساء، وبنية تحتية مستدامة. تنفيذ متوافق مع بيانات التعداد والاستراتيجيات الوطنية (مثل INESوNDP) وبشراكات موضوعة ضمن شروط الشفافية سيعزّز فرص النجاح.

التوصيات

1. توحيد قواعد البيانات الاجتماعية وبناء "قائمة مستفيدين"وطنية لاستهداف الحماية النقدية.
2. حزم طوارئ لإصلاح المدارس والمراكز الصحية المتضررة وإعادة بناء القدرات البشرية في المناطق المتضررة.
3. إصلاح نظام الشراء العام وفتح بيانات العقود لضمان شفافية مشروعات إعادة الإعمار.
4. برامج تدريب مهني مرتبطة بالقطاع الخاص لتقليل فجوة المهارات وتشجيع التشغيل الشبابي.
5. إصلاحات هيكلية في التمويل العام (تنويع الإيرادات، إصلاح ضريبي) لضمان تمويل مستدام للبرامج الاجتماعية.
6. برنامج وطني شامل لإصلاح التعليم العالي وضمان الجودة والبحث العلمي والتعاون الدولي.
7. اصلاح النظام الصحي بخطى سريعة وواعية من خلال ايصال الخدمات الصحية للمواطنين، وبالاخص المناطق النائية، وليس العكس بما يضمن وصول الخدمات العلاجية والوقائية للناس وانعكاسه على تحسين اوضاع التنمية البشرية.
8. أن تحسين نوعية الحياة هو دعامة اساسية من دعامات استراتيجية التنمية البشرية والذي يتطلب الوصول الى الماء النظيف والصرف الصحي وخدمات العناية الصحية.

المصادر

(1).مدحت القريشي، التنمية الاقتصادي نظريات وسياسات وموضوعات، دار العلم، بيروت، 2004.
(2).محمد عابد الجابري، محمد محمود الأمام، التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا (الاسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،نيويورك،1996.
(3).ثيودور شولتز، كيفية التنمية البشرية، ترجمة سميرة بحر، مكتبة الوعي العربي، مصر، 1982 .
(4).جورج القصيفي، التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهومو المضمون، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، الاسكوا،وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ط 1 بيروت،1995 .
(5).جمال عزيز فرحان العاني، دور التعليم في تنمية الموارد البشريةو أثره في النمو الاقتصادي في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارةو الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1995.
(6).بربرة انجهام، الاقتصادو التنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، ط 1، دار كيوان للطباعةو النشر، سوريا 2010.
(7).محمد حسين باقر، قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة للدول العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية (5)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصاديةو الاجتماعية لغربي أسيا (الاسكو) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،نيويورك، 1997 .
(8).إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظريةو الواقع، دار المناهج للنشر، عمان، 2008.
(9).محمد عابد الجابري، محمد محمود الأمام، التنمية البشرية في الوطن العربي : الأبعاد الثقافيةوالاجتماعية، ص93.
(10). احمد عارف العساف،محمود حسين الوادي،التخطيط والتنمية الإقتصادية،ط1، دار الميسرة للطباعة،2011
(11). منير الحمش، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، ط 1، دار الرضا للنشر، سوريا، 2003 .

(12). عبد الناصر أحمد عبد السلام،هجرة الكفاءات العربية الأسبابوالنتائج (العراق إنموذج)،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد،كوبنهاكن،الدنمارك،2009.
(13). حسن عبد القادر صالح، المواردو تنميتها أسسو تطبيقات على الوطن العربي، ط 1، الشركة ا(لجديدة للطباعةو التجليد، عمان، 2002 .
(14). كلتم علي الغانم، مشكلات التنمية البشرية في الدول النامية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 54، الكويت، 1997.
(15). علي غربي ، بلقاسم سلاطنية، تنمية الموارد البشرية، ط 1، دار الفجر للنشرو التوزيع، القاهرة، 2007.
(16). محمد محمود الأمام، الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية، التنمية البشرية للوطن العربي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995 .
(17). نجيب عيسى، قضايا التشغيلو التنمية البشرية في البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (8)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997 .
(18). اسكندر الديك، محمد مصطفى الأسعد، دور الاتصال والأعلام في التنمية الشاملة، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص 20.
(19). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2010، نيويورك، ص2 .
(20). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية 2011،نيويورك، ص1 .
(21). خطة التنمية الوطنية 2018–2022
(22). محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2014، ص،ص.340.342.
(23). جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2020،ص،ص.77.78.
(24). هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر،ط 1(2005).
(25). عبد القادرمحمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2023 .
(26). مالكولم جيلز، دوايت بيركنز، مايكل رومر، دونالد سودجراس، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض
(27). هناء عبدالحسين الطائي، الاقتصاد الكلي، دار النخبة، مصر، 2023، ص117.
(28). قانونين الاستثمار 13 لعام 2006وقانون 64 لسنة 2007.
(29). احمد سالم العلي، واقع التنمية في العراق بعد عام 2003، مجلة افاق، لبنان،2020، ص2.
(30). الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، 2022 ص10.
(31). جورج القصيفي، "التنمية البشرية "، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ص81.
(32). وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة 2017 ص252–253.
(33). مهدي صالح دوّاي، قبل مغادرة المستقبل، رؤى تحليلية معاصرة، لاستشراق مستقبل الاقتصاد العراقي، المطبعة المركزية، جامعة ديالى، 2011